

تحليل مؤشرات قياس الاستقرار المالي والمصرفي *دراسة تطبيقية-حالة الجزائر *

Analysis of measuring indicators financial and banking stability -Applied study - Algeria case

أمال بن الدين¹، عبد القادر مطاي²

1 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، a.beneddine@univ-chlef.dz

2 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، a.mettai@univ-chlef.dz

مخبر الأنظمة المالية والمصرفية و السياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية-جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف-

تاريخ النشر: 19/12/2019

تاريخ القبول: 25/11/2019

تاريخ الاستلام: 29/04/2019

الملخص :

نتناول في هذه الورقة البحثية تحليل مؤشرات قياس الاستقرار المالي والمصرفي في الجزائر من خلال التطرق إلى بعض المعايير الدولية لقياس وتحليل مدى سلامة أداء النظام المالي والمصرفي باعتباره القطاع الأكثر تأثرا بالتغيرات الاقتصادية المعاصرة، تتبع أهمية البحث كون أن مؤشرات الحيطة الكلية ونظم الإنذار المبكر يمكن أن تكون وسيلة دائمة ومستمرة لتوجيه وإنذار أصحاب القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض الجهاز المصرفي بل والاقتصاد ككل لأزمة مالية قبل وقوعها، لاتخاذ ما يلزم من تدابير وقائية وممانعة من وقوع الأزمات .

الكلمات المفتاحية: الاستقرار المالي والمصرفي، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة النظام المالي والمصرفي، نظام *CAMELS*، أنظمة الإنذار المبكر لقياس الاستقرار المالي.

تصنيف JEL: G19 ,G17 ,G230

Abstract : In this paper, we analysis the indicators of measuring financial and banking stability in Algeria by addressing some international standards for measuring and analyzing the soundness of financial and banking system performance as the sector most affected by contemporary economic changes. The importance of research stems from the fact that the indicators of prudential and early warning systems can be A permanent and ongoing means to guide and warn policy makers and policymakers that the banking system and the economy as a whole may be exposed to a financial crisis before it occurs to take the necessary preventive measures and prevent crises.

Keywords : financial and banking stability, macro prudential indicators for safety assessment of financial and banking system, CAMELS system, early warning systems to measure financial stability.

JEL Classification : G19 ,G17 ,G230

Résumé: Dans cet article, nous analysons les indicateurs de mesure de la stabilité financière et bancaire en Algérie en abordant certaines normes internationales permettant de mesurer et d'analyser la solidité des performances des systèmes financier et bancaire, secteur le plus touché par les mutations économiques contemporaines. L'importance de la recherche provient du fait que les indicateurs de systèmes prudeniels et d'alerte rapide peuvent être utilisés. Un moyen permanent et permanent de guider et d'avertir les décideurs politiques et les décideurs politiques que le système bancaire et l'ensemble de l'économie peuvent être exposés à une crise financière avant qu'elle ne se produise pour prendre les mesures préventives nécessaires et prévenir les crises.

Mots-clés: stabilité financière et bancaire, indicateurs macroprudeniels pour l'évaluation de la sécurité du système financier et bancaire, système CAMELS, systèmes d'alerte précoce pour mesurer la stabilité financière.

Codes de classification de Jel : G19 ,G17 ,G230

المؤلف المرسل: أمال بن الدين، الإيميل: a.beneddine@univ-chlef.dz

1. مقدمة:

من أهم التحديات التي تواجه القطاع المالي العام هو تحقيق الاستقرار والأمان المالي الذي يعني توفر الثقة وعدم حدوث اضطرابات وان تكون هناك قدرة على تحمل الصدمات، مما يعني استقرار على مستوى النظام المالي. والملاحظ منذ عدة عقود أن الاقتصاد العالمي يشهد حالة من الاضطراب والفوضى حيث ترسخت ظاهرة عدم الاستقرار في النظام الدولي وأصبحت الصفة الغالبة عليه.

ولهذا فإن الرشد الاقتصادي استلزم ضرورة العمل على وضع آليات وتطوير مؤشرات لتحليل سلامة واستقرار النظام المالي والمصرفي، حيث يتسنى لنا التوقع والتنبؤ بإمكانية تعرض القطاع المالي لحالة عدم الاستقرار، ومن ثم اتخاذ التدابير الملائمة. ولهذا أصبح موضوع مؤشرات قياس الاستقرار المالي موضع اهتمام العديد من المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولي.

وهذا هو محور هذه الدراسة التي تهدف إلى تحديد مفهوم الاستقرار المالي وما هي الإجراءات والتدابير التي من شأنها أن تحافظ عليه، والتعرف كذلك على مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة النظام المالي وإعطاء نظرة حول أنظمة الإنذار المبكر التي تساعد في التنبؤ بقرب حدوث أزمة.

وسنحاول في الأخير تطبيق مؤشرات الحيطة الكلية (الجزئية منها ومؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي) على الاقتصاد الجزائري والجهاز البنكي الجزائري، لمعرفة مدى إمكانية تعرضه للآزمات المالية في ظل توسيع مهام البنك المركزي بتكليفه على وجه الخصوص بهدف الاستقرار المالي. وهذا يقودنا إلى الإشكالية التالية:

هل المؤشرات الاقتصادية الكلية والمؤشرات المصرفية تمكن من معرفة مدى استقرار النظام المالي والمصرفي الجزائري؟ ونطرح الفرضية التالية كمحاولة للإجابة على الإشكالية:

* يساهم تطبيق هذه المؤشرات سواء متغيرات الاقتصاد الكلي وحتى تطبيق المؤشرات الجزئية على الجهاز المصرفي بشكل دائم ومستمر في إعطاء صورة حول استقرار النظام المالي الجزائري، مساعدة بذلك أصحاب القرار في اتخاذ التدابير التي تلائم مختلف الأوضاع التي يكون فيها هذا النظام.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كون أن مؤشرات الحيطة الكلية ونظم الإنذار المبكر يمكن أن تكون وسيلة دائمة ومستمرة لتوجيه وإنذار أصحاب القرار ووضعي السياسات باحتمال تعرض الجهاز المصرفي بل والاقتصاد ككل لأزمة مالية قبل وقوعها، لاتخاذ ما يلزم من تدابير وقائية وممانعة من وقوع الآزمات.

أهداف البحث: تهدف الورقة البحثية هذه إلى:

- إعطاء صورة حول الاستقرار المالي والمصرفي والإجراءات الممكن أن تحافظ عليه؛
- دراسة مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة النظام المالي ونظم الإنذار المبكر بالآزمات المالية؛
- تطبيق مؤشرات الحيطة الكلية بقسمها الفردي والكلي على الجهاز المصرفي الجزائري لمحاولة للتعرف على إمكانية تعرضه للآزمات المالية قبل وقوعها خلال فترة دراسة معينة.

منهجية البحث:

تنتهج الورقة البحثية الأسلوب الوصفي التحليلي في نفس الوقت، حيث تم دراسة ماهية الاستقرار المالي ومختلف مؤشرات ونظم قياس الاستقرار المالي بالوصف، ثم أعتمد على الأسلوب التحليلي لتحليل هذه المؤشرات على الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2012-2017).

وستتم معالجة الموضوع ككل من خلال النقاط الأربعة التالية:

أولاً: الإطار المفاهيمي للاستقرار المالي والمصرفي

ثانياً: مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة النظام المالي والمصرفي

ثالثا: أنظمة الإنذار المبكر لقياس الاستقرار المالي

رابعا: تطبيق مؤشرات الحيطة الكلية على الجهاز البنكي الجزائري.

2. الإطار المفاهيمي للاستقرار المالي والمصرفي

يمثل القطاع المصرفي لب النظام المالي، وإن استقرار النظام المالي مرتبط باستقرار النظام المصرفي، إذ هناك عدة متغيرات ساهمت في عدم استقراره أهمها عولمة الأسواق المالية، تحرير المعاملات المالية بالإضافة إلى الابتكارات المالية التي أدت إلى الحد من الأدوات الهادفة إلى ضمان الاستقرار في النظام المصرفي.

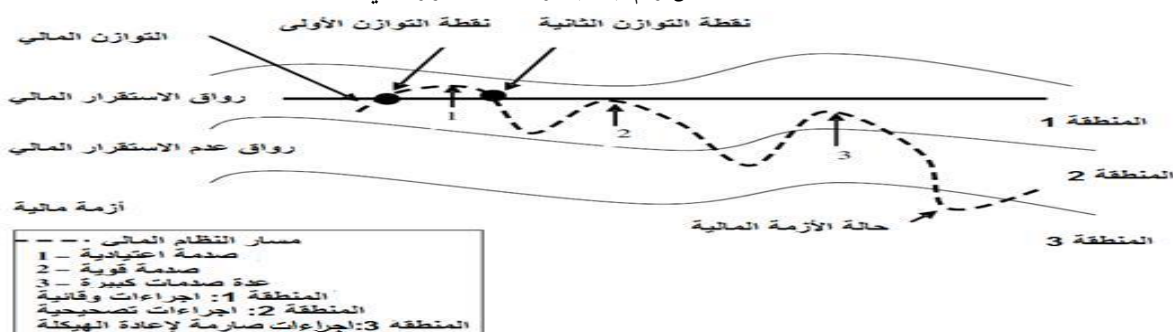
1.2 مفهوم الاستقرار المالي والمصرفي:

يعبر استقرار النظام المالي عن الحالة التي يكون فيها النظام قوي بما يكفي لمواجهة التقلبات الاقتصادية، ويرتبط هذا بمدى قدرة النظام على القيام بدور الوسيط في عمليات التمويل وإدارة عمليات الدفع وتوزيع المخاطر بشكل مقبول، ومدى قدرة النظام على تجاوز الاختلالات قبل أن تشكل خطرا فعليا على سيرورة الاقتصاد.

وقد عرف الاقتصادي "NoutWellink" الاستقرار المالي كما يلي: "النظام المالي يكون مستقرا إذا كان قادرا على تخصيص الموارد بكفاءة وامتصاص الصدمات، وفي نفس الوقت لا يترك أثارا على الاقتصاد الحقيقي أو على الأنظمة المالية الأخرى، كذلك يجب ألا يكون النظام في حد ذاته مصدرا للصدمات، ويؤدي دوره على أتم وجه في تعبئة المدخرات، توزيع المخاطر وتخصيص الموارد (عبد الغاني، 2016، صفحة 110)، أما "Michael Foot" فقد أشار إلى مدى أهمية وجود استقرار نقدي لتحقيق الاستقرار المالي والذي يتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار المصحوب لمستوى عمالة تكون في حدود المعدل الطبيعي للاقتصاد (Foot)، والاقتصادي "Mishkin" فقد وجه نظره إلى وجود عامل عدم تمثيل المعلومات في أسواق رأس المال ومدى تأثيره على الاستقرار المالي من عدمه، وفي سياق مغاير عرف الاقتصادي "Crockett" الاستقرار المالي والمصرفي من خلال عدم وجوده فقال بأن: عدم الاستقرار المالي هو ذلك الوضع الذي ينخفض فيه الأداء الاقتصادي عن مستواه الأصلي بحيث تكون هناك زعزعة ثقة في مؤسسات النظام المالي بوجه عام والمصرفي بوجه خاص بأنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها باستمرار ودون مساعدات خارجية (تدخل حكومي)، مع وجود تقلبات حادة في الأسعار في الأسواق المالية والمصرفية قد لا تعكسها حقيقة الأسس الاقتصادية.

يمكن الفصل بين حالات الاستقرار المالي وعدم الاستقرار المالي والأزمة المالية انطلاقا من تقديرات دورية وبالأخص بالرجوع إلى ما تقوم به السلطات ومؤسساتها لإعادة النظام إلى حالة التوازن، حيث يمكن أن تكون الإجراءات المتخذة داخل رواق التوازن المالي من طرف السلطات بغية إعادة التوازن وإزالة مختلف الآثار السلبية للالتزامات المالية إجراءات وقائية أو تصحيحية أو هيكلية، وهو ما يمكن توضيحه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): رواق الاستقرار المالي



المصدر: نظرية فلادي، مدى فعالية أنظمة الإنذار المبكر (EWS) في قياس الاستقرار المالي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن/الجزء(2)، ديسمبر 2017، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 321.

نلاحظ من الشكل أن الاستقرار المالي لا يتخذ حالة الثبات وهذا ما يؤكد حقيقة أن "الاستقرار المالي لا يشير إلى موقف أو مسار زمني واحد وثابت يمكن للنظام المالي العودة إليه بعد صدمة ما، وإنما يشير إلى نطاق ممتد أو سلسلة زمنية متصلة من الأحداث" (شيناسي، 2005، صفحة 03)، وإذا ما حدث أي خلل في هذه المرحلة فإنها تعالج بالإجراءات الوقائية فقط.

ويتضح أن حالة عدم الاستقرار المالي لا تتأتى إلا بعد وقوع صدمات كبرى، وفي هذه الحالة فإن الإجراءات المتخذة من طرف السلطات المعنية هي إجراءات تصحيحية.

أما الأزمة فهي ذلك الاستمرار والتكرار في الصدمات أو يمكن أن نقول عنها أنها الحالة القصوى من عدم الاستقرار المالي، فعندها يتعطل عمل النظام المالي، وهنا تصبح لا فائدة من الإجراءات الوقائية والتصحيحية، وتؤخذ إجراءات أكثر صرامة لإعادة الهيكلة من جديد.

إذن لكل حالة يكون فيها النظام المالي خصائص تميزه، إلا أنه يمكن لهذا النظام التحول في ظرف وجيز من حالة الاستقرار إلى حالة الأزمة خاصة إذا وقعت صدمات خارجية، حيث أن الخروج من منطقة الاستقرار المالي سيدخلنا مباشرة إلى منطقة اللااستقرار والخروج من الأخيرة سيؤدي إلى وقوع الأزمة المالية.

2.2 الإجراءات التي تساهم في تحقيق الاستقرار المالي وطرق قياسه:

1.2.2 الإجراءات التي تساهم في الحفاظ على تحقيق الاستقرار المالي:

تعتبر عملية التعامل من المخاطر التي تمس القطاع المالي واتخاذ الإجراءات اللازمة والرامية للحد من تداعياتها عملية مستمرة حتى وإن كانت تختلف طبيعتها من مرحلة إلى أخرى، حيث: (الشاذلي، 2004، الصفحات 9-10)

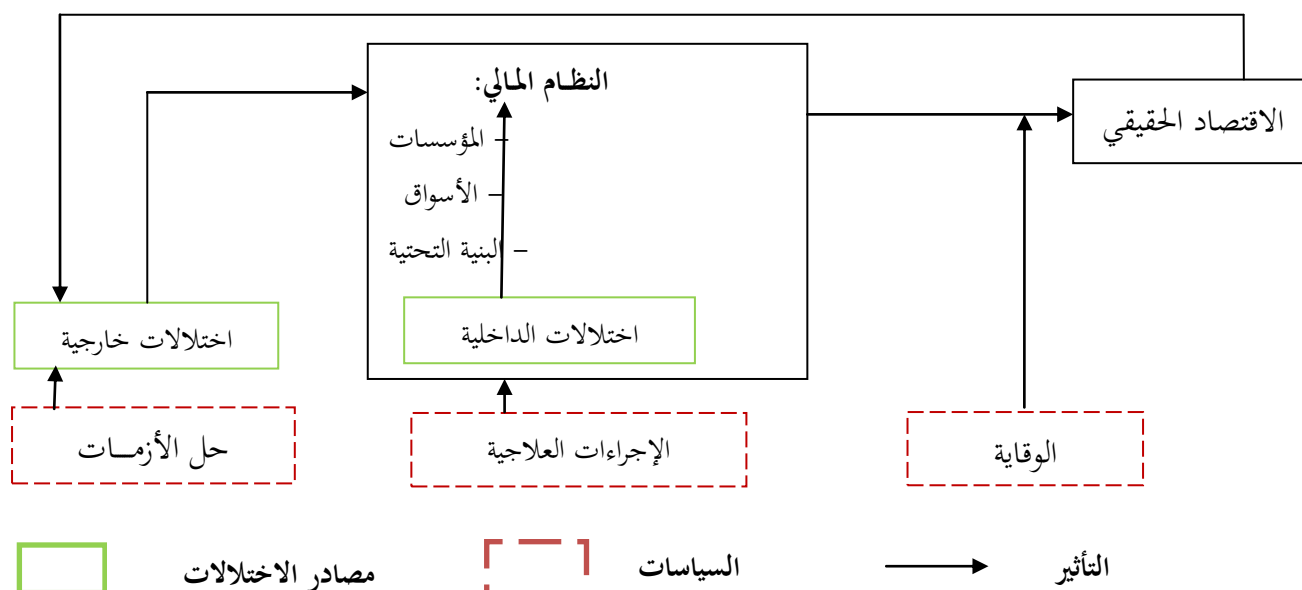
*في الظروف العادية: تتخذ السلطات في هذه الأوضاع "إجراءات وقائية تذلل خطر عدم الاستقرار المالي والتي تتضمن القوانين والتشريعات، رقابة الوكالات الرسمية، توفير المعلومة واتفاقيات السوق التي تفرض احترام القواعد المطبقة فيه" (محمد الأمين، 2016، صفحة 132)، وذلك للحد من تأثيرات الأزمات حال وقوعها وهو الأمر الذي تعلمته السلطات من خبراتها السابقة مع الأزمات؛

*في مرحلة ظهور بوادر اختلالات: حيث تتم هذه الاختلالات داخل القطاع المالي، ويكون هناك تخوف من انتقال تداعياتها للقطاع الحقيقي، فتتخذ السلطات المعنية إجراءات لتؤثر على حجم هذه الاختلالات، وذلك من خلال القيام بمراجعة التنظيم والرقابة وإدارة الأزمات وهي ما تعرف بـ"الإجراءات التصحيحية" أو العلاجية وتخص إجراءات التدخل المتعلقة بالمؤسسات المالية دور المقرض الأخير، وهنا يجب أن نميز بين دعم السيولة ودعم الملاءة (محمد الأمين، 2016، صفحة 132).

*مرحلة وقوع الأزمة: وهي المرحلة التي تنتقل فيها الاختلالات إلى القطاع المالي والحقيقي لذا يستلزم الأمر هنا سياسات وإجراءات تتعلق بالاقتصاد الكلي للحد من انتقالها إلى النظام المالي، وكذا تعزيز قدرته على استيعاب الصدمات.

والشكل الموالي يوضح مختلف الإجراءات التي تساهم في الحفاظ على الاستقرار المالي وذلك حسب نوع الاختلالات:

الشكل رقم (02): المخاطر الداخلية والخارجية المؤثرة على القطاع المالي



المصدر: أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيق، ورقة بحثية مقدمة لصندوق النقد العربي، 2014، ص 11

2.2.2 تحليل سلامة واستقرار النظام المالي والمصرفي

لقد كان هناك اهتمام كبير للتعرف على المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تصلح كإشارات لمعرفة مدى استقرار النظام المالي، وفي نفس الوقت يمكن أن تكون كإنذار مبكر للتحذير من وقوع الأزمات المالية في المستقبل. والصور التي يتم بها دراسة هذه المتغيرات هي مراقبة مدى تغير سلوكها في الحالة التي تسبق وقوع الأزمة عن الفترات العادية أي الاستقرار، ومن ثم فإن تتبع مسارها عبر الزمن يمكن أن يكون كمؤشرات لقياس مدى استقرار النظام المالي والمصرفي من عدمه.

واليوم تعتمد المؤسسات المالية والنقدية على مجموعة واسعة من الأساليب الكمية لقياس الاستقرار المالي، وظهرت هذه الأساليب بعدما عرفت الدول النامية وحتى المتقدمة في العقود الأخيرة عدد كبير من الأزمات المالية التي سمحت بإظهار آثار الاضطرابات على النظام المالي، وبينت هذه الأزمات كم هو ضروري تحديد مؤشرات الإنذار التي تسمح بتقدير مدى قوة النظام واتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من الخطر النظامي.

والقدرة على رصد سلامة القطاع المالي تفترض وجود مؤشرات صالحة للكشف عن سلامة واستقرار الأنظمة المالية، ومن أهم هذه المؤشرات التي تستخدم في هذا المجال مؤشرات الحيلة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي والمصرفي، وأنظمة الإنذار المبكر التي تهدف إلى التشخيص السريع للصعوبات التي يواجهها الاقتصاد.

ومختلف هذه الأساليب الكمية لقياس الاستقرار المالي ومصرفي سنتعرف عليها فيما يأتي من البحث.

3. مؤشرات الحيلة الكلية لتقييم سلامة النظام المالي والمصرفي

إن التمكن من رصد وتحليل سلامة الاستقرار المالي يستدعي توفر مؤشرات تكشف وتقيم مدى سلامة النظام المالي، حيث تقوم هذه المؤشرات بالتعريف باحتمالات حدوث مشاكل مالية في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات.

1.3 تعريف المؤشرات الحيلة الكلية لتقييم سلامة النظام المالي، أهميتها وأهدافها:

مؤشرات الحيلة الكلية هي مؤشرات تدل على ما يلي: (طفاح، 2005، صفحة 02)

- مدى سلامة واستقرار النظام المالي؛
- تقييم مدى قابلية النظام المالي للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية؛

- تعمل أيضا كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المصرفي والمالي للخطر.

وعليه فإن هذه المؤشرات تساعد على تقييم سلامة القطاع المالي، حيث يتم من خلالها مراقبة ورصد الاتجاهات الهيكلية للتوجيه والإنذار المبكر، والتحذير من عدم الاستقرار المالي قبل وقوع الحدث (Dilrubakarim, and, و Ephilp, 2009، صفحة 05)، وكثيرا ما تحدث الأزمات المالية عندما تشير هذه المؤشرات إلى جوانب للضعف.

وتهتم مؤشرات الحيلة الكلية هذه بتحليل السلامة المالية الكلية والتي تهدف إلى التخفيف من المخاطر في النظام المالي ككل، من خلال: (بن مخلوف، 2016، صفحة 172)

- استخدام اختبار الإجهاد، تحليل السيناريو، وتحليل مؤشرات السلامة المالية والروابط المالية الكلية؛

- تحليل هيكل القطاع المالي، بما في ذلك تحليل الكفاءة، القدرة التنافسية، درجة التركيز والسيولة؛

- تقييم مدى مراعاة وتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة والقوانين والممارسات الجيدة في القطاع المالي؛

- تحليل محددات الاستقرار والتنمية التي تتناسب مع ظروف البلاد مثل دور المؤسسات المالية العامة، تأثير الدولار، مدى تطور أو تخلف السوق المالية.

ويمكن أن نوضح أهمية هذه المؤشرات في النقاط التالية: (Owen & Others, p. 03)

- تسمح بأن يكون تقييم سلامة النظام المالي مبنيا على مقاييس كمية موضوعية؛

- تساعد على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح، وتوفير المعلومات للعملاء؛

- تعد مقاييس تسمح بمقارنة أوضاع الدول من خلال مجموعة مؤشرات؛

- تقوم على معيارية النظم المحاسبية والإحصائية من خلال استخدام المؤشرات نفسها التي تسهل المقارنة محليا ودوليا؛

- تساعد على كشف مخاطر انتقال الأزمات، وتعمل على التقليل من حدتها.

2.3 مكونات مؤشرات الحيلة الكلية لتقييم سلامة النظام المالي والمصرفي:

عند تحليل المخاطر الناشئة داخل النظام المالي يكون من المفيد تقسيم التحليل إلى مؤشرات تركز على التطورات داخل

المؤسسة الفردية، ومدى تأثيرها بالأزمات ومؤشرات أخرى تركز على النظام ككل، أي: (Owen & Others, p. 04)

مؤشرات الحيلة الجزئية المجمع لتقييم سلامة مؤسسات القطاع المالي؛

مؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بسلامة النظام المالي ككل.

في الأغلب تحدث الأزمات المالية عندما تشير هذه المؤشرات إلى نقاط الضعف، أي أنها تظهر الضعف الذي يعترى المؤسسات

المالية وان الاقتصاد الكلي يواجه صدمات. والجدول الموالي سيوضح لنا هذه المؤشرات، كالتالي:

الجدول رقم (01): مؤشرات الحيلة الكلية

مؤشرات الحديقة الجزئية	مؤشرات الاقتصاد الكلي
1- كفاية رأس المال: -نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر -التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال	1- النمو الاقتصادي: -مجموع معدلات النمو -تدهور القطاعات
2- جودة الأصول: • مؤشرات المؤسسة المقرضة: -تركيز الائتمان القطاعي -الإقراض المقيم بالعملة الأجنبية -القروض غير العاملة -القروض للمؤسسات العامة الخاسرة -مخاطر الأصول -الإقراض المرتبط • مؤشرات الرفع المالي -مؤشرات المؤسسة المقرضة: -نسبة الدين إلى حقوق الملكية -ربحية الشركات -مديونية القطاع العائلي	2- ميزان المدفوعات: -عجز الحساب الجاري -كفاية الاحتياطي من النقد الأجنبي -الدين الخارجي
3- التضخم: -عدم استقرار التضخم	3- التضخم: -عدم استقرار التضخم
4- أسعار الفائدة والصرف: -التذبذب في أسعار الفائدة والصرف -مستوى أسعار الفائدة الحقيقية المحلية -ضمانات سعر الصرف	4- أسعار الفائدة والصرف: -التذبذب في أسعار الفائدة والصرف -مستوى أسعار الفائدة الحقيقية المحلية -ضمانات سعر الصرف
5- سلامة الإدارة: -معدلات الإنفاق -نسبة الإيرادات لكل موظف -التوسع في عدد المؤسسات المالية	5- ازدهار الإقراض وسعر الأصول: -نوبات ازدهار الإقراض -نوبات ازدهار أسعار الأصول
6- الإيرادات والربحية: -العائد على الأصول -العائد على حقوق الملكية -معدلات الدخل والإنفاق -المؤشرات الهيكلية	6- إطار العدوى: -العلاقة المتبادلة بين الأسواق المالية -الآثار الجانبية للتجارة
7- السيولة: -تسهيلات البنك المركزي للبنوك التجارية -التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك -الودائع بالنسبة للإجمالي النقدي -نسبة القروض إلى الودائع -هيكل استحقاق الأصول والخصوم -تدابير سيولة السوق الثانوية	7- عوامل أخرى: -الإقراض والاستثمار الموجه -لجوء الحكومة للنظام المصرفي -التزامات متأخرة السداد في الاقتصاد
8- الحساسية بالنسبة لمخاطر السوق: -مخاطر سعر الفائدة -مخاطر سعر الصرف الأجنبي -مخاطر أسعار الأسهم -مخاطر أسعار السلع	
9- مؤشرات خاصة بالسوق: -أسعار السوق للأدوات المالية -مؤشرات على العوائد المفرطة -تصنيف الائتمان -هواميش العائد السيادي	

المصدر: أحمد طفاح، مرجع سبق ذكره، ص ص 06 07.

1.2.3 مؤشرات الحديقة الجزئية لتقييم سلامة مؤسسات القطاع المالي فردياً:

الملاحظ من الجدول أنها تعتمد على ستة عناصر لتحليل وضع المؤسسات بشكل فردي، وهي تمثل ما يعرف بإطار "CAMELS"، والتي تستند إلى نتائج الفحص الميداني. يتم التعبير عن كل عنصر من هذه العناصر بعدد من المؤشرات المالية. ويعتبر القطاع البنكي هو المعنى أكثر بهذه المؤشرات باعتباره الأكثر تأثيراً وهيمنة في النظام المالي ككل، إذ تستخدم كمؤشرات

لتقييم أداء البنوك ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أداؤها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية تؤدي إلى انهيارها. (حمودي، صفحة 03)

إذن يعتمد نظام كاملز على عدة مؤشرات وتسمى مؤشرات الحيطة الجزئية للتنبؤ بالأزمات المالية والمصرفية وهي:

- كفاية رأس المال Capital adequacy-y

- نوعية الأصول Asset quality

- سلامة الإدارة Management Quality

- الإيرادات والربحية Earnings

- درجة السيولة Liquidity

- الحساسية تجاه مخاطر السوق Sensitivity Market .

وهذا تتشكل كلمة CAMELS التي هي عبارة عن الحرف الأول من كل عنصر. وتراوح درجات التصنيف لهذا النموذج ما بين التصنيف 1 وهو الأفضل (أداء قوي) إلى التصنيف 5 (غير مرضي) وهو الأسوء، وما بينهما هناك أداء مرضي، معقول وأداء خطر ويتم التقييم على أساس هذه الدرجات.

وتعتبر مؤشرات إطار "Camels" من أحد أهم نظم الإنذار المبكر، حيث تعتبر هذه النظم أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مالية، وتمكن من التعرف على احتمالات وقوع الخطر لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات. (بوخلخال، 2012، صفحة 206)

إذن إطار "Camels" له أهمية في تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف مما يساهم في زيادة كفاءة العمل المصرفي وتدعيم فعاليته، والتي أصبحت استراتيجية لا غنى عنها لمواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية.

2.2.3 متغيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بسلامة النظام المالي:

يؤثر ويتأثر الجهاز المالي بمجمل النشاط الاقتصادي، إذ أن بعض التطورات الاقتصادية الكلية تسبق الأزمات المصرفية، وعليه يجب مراقبة بعض المتغيرات على مستوى الاقتصاد ككل، وذلك من خلال عدة مؤشرات يمكن أن نقيس بها سلامة النظام المالي كله، منها مؤشرات النمو الاقتصادي، مؤشرات ميزان المدفوعات مثلا حيث أن ارتفاع العجز فيه يكون دليلا على احتمالية حدوث أزمات في سعر الصرف، كذلك مؤشرات التضخم التي ترتبط بشكل مباشر مع تذبذب المستوى العام للأسعار مما يزيد من مخاطر المحافظ المالية، وحتى الانخفاض السريع والكبير في معدلات التضخم يؤثر سلبا على مستوى السيولة ودرجة الإعسار المالي في المؤسسات المالية (Owen & Others, p. 10)، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى كمؤشرات معدلات الفوائد وأسعارها، درجة مدى انتقال عدوى الأزمات من الخارج وأثارها على الاقتصاد الخارجي (سننتعرف أكثر على هذه المؤشرات في دراسة الحالة).

إذن إن الهدف الرئيسي من مؤشرات الحيطة الكلية هو التعرف على العلامات المبكرة التي تساعد على منع حدوث الأزمات المالية والتنبؤ بها قبل حدوثها، حتى يتمكن صناع السياسات وأصحاب القرار التعامل معها بشكل سليم وسريع.

وبعد التعرف على مؤشرات الحيطة الجزئية والمؤشرات الكلية، فإن الجدول الموالي سيوضح لنا الفرق بين النوعين كما يلي:

الجدول رقم (02): وجهة نظر مقارنة بين مؤشرات الحيطة الكلية والجزئية

المؤشرات	الحيطة الكلية	الحيطة الجزئية
الهدف المباشر	تأثير الأزمات على نطاق المنظومة المالية الكلية	تأثير الأزمات على مستوى المؤسسات الفردية
الهدف النهائي	عدم التأثير على الناتج المحلي الإجمالي	حماية المستهلك (المستثمر/المودع)
أنواع المخاطر	جزئيا (الخارجية)	الذاتية
الارتباطات وإمكانية انتقال الأزمة عبر المؤسسات	مهم	لا صلة لها بالموضوع
معايير الضوابط الاحترازية	من حيث الشدة على نطاق المنظومة من أعلى إلى أسفل	من حيث المخاطر على المؤسسات الفردية من أسفل إلى أعلى

Source : Claudio Borio Towards a macroprudential frame work for financial supervision and regulation , Bis working paper, P 02.

4. أنظمة الإنذار المبكر لقياس الاستقرار المالي

نظم الإنذار المبكر هي آلية الغرض منها اكتشاف إشارات الإنذار اتجاه ظاهرة ما وهي عملية تقوم على رصد وتسجيل وتحليل الإشارات التي تنبئ عن قرب حدوث أزمة، إلا أنه يجب التفريق بين الإشارات التي تشير إلى قرب وقوع أزمة وبعض الضوضاء الناتجة عن المشكلات اليومية بقطاع الأعمال (الحملاوي و سماحة، صفحة 131). فمعظم الأزمات ترسل قبل وقوعها بفترة سلسلة من إشارات الإنذار، أو الأعراض التي تنبؤ باحتمال حدوثها (محمد صالح، 2002، صفحة 63)، مثل: (بن مخلوف، 2016، صفحة 185)

- الارتفاع غير الحقيقي في أسعار الأسهم؛

- الحروب والتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛

- التطورات غير الإيجابية في سعر الفائدة وسعر الصرف والمضاربات وتدهور أسعار العملة الوطنية؛

- ضعف القطاع المصرفي ومواجهته لمشكلة السيولة؛

- تفاقم العجز في الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وتصاعد أزمة الديون، استنزاف احتياطي العملات الأجنبية؛

- انتشار الفساد، الأخطاء الفادحة في السياسات الاقتصادية والمالية؛

- تعرض الشركات المدرجة وأوراقها المالية في السوق المالية لأزمات واضطرابات، تؤثر على أسعارها في السوق المالية.

فمن خلال الإشارات التي يرسلها هذا النظام يتم تصحيح الاختلالات قبل تفاقمها، وبذلك فإن النظام الفعال سيرسل كل الإشارات عن أي اختلال يمكن أن يتعرض له الاقتصاد وفي الوقت المناسب.

ويمكن تعريف نظام الإنذار المبكر كذلك على أنه مجموعة عمليات، إجراءات، نماذج، مؤشرات...، تقوم بتجميع المعلومات من أجل تحديد المؤسسات المالية المعرضة للخطر (والنماذج التي تتناول خطر وقوع الأزمات ينصب تركيزها على المخاطر النظامية وأثار العدوى، وتحليل مواطن ضعف القطاع المالي) للتعرف على هذه المخاطر وعلى أثارها على باقي المؤسسات والنظام المالي ككل، وهو ما يسمح بالتنبؤ بحدوث أزمة مستقبلا (بلقلة و وآخرون، 2017، صفحة 33).

وفي الوضع المثالي، يتعين أن يكشف نظام الإنذار المبكر عن أوجه الضعف في أي نظام وإرسال إشارات عن ذلك في الوقت المناسب. ويمكن تصنيف مجموع هذه النظم أو المؤشرات إلى مجموعتين الأولى مؤشرات اقتصادية كلية والأخرى جزئية.

الجدول رقم (03): مؤشرات نظم الإنذار المبكر

المؤشرات الاقتصادية الكلية	المؤشرات الاقتصادية الجزئية
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	ملاءة رأس المال
سعر الصرف الحقيقي	مؤشرات السيولة
سعر الفائدة الحقيقي	مؤشرات العسر المالي
الحساب الجاري	الربحية أو العائد
الاحتياطيات الدولية	الديون المتعثرة ومخصصاتها
أسعار الأسهم والسندات	ودائع البنوك
تدفقات رأس المال الأجنبي وهيكلها	نسبة القروض للودائع

المصدر: عبد النبي اسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القاندة، كلية التجارة - جامعة أسيوط، مصر،

متوفرة على الموقع الإلكتروني: <https://www.kantakji.com/management>

ون نتائج أنظمة الإنذار المبكر يمكن أن تكون وفق أربع احتمالات وهي: (علوان، 2012، الصفحات 229-230)

- التوفيق: حيث يتم رصد إشارات الإنذار بوقوع أزمة، وتقع الأزمة فعلا؛

- الفشل: في هذه الحالة لا يتم رصد إشارات الإنذار بوقوع الأزمة وتقع الأزمة؛

- الإنذار الكاذب: إذ يتم رصد إشارات الإنذار بوقوع أزمة، فيعتقد أن هناك أزمة توشك أن تقع لكن لا تقع هذه الأزمة؛

- الرفض الصحيح: حيث لا يتم الإنذار بوقوع أزمة وبالفعل لا تقع.

والجدول التالي يوضح مصفوفة إشارات الإنذار المبكر:

الجدول رقم (04): مصفوفة إشارات الإنذار المبكر

البيان	توجد أزمة خلال 12 شهر	لا توجد أزمة في غضون 12 شهر
صدور إشارة	التوفيق	الإنذار الكاذب
عدم صدور أية إشارة	الفشل	الرفض الصريح

المصدر: أميرة بن مخلوف، آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي "دراسة حالة عينة عن البنوك التجارية العاملة في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 186.

وتعتبر إشارات الإنذار المبكر هذه مهمة، حيث من الصعب منع وقوع شيء إن لم يتم التنبؤ باحتمال وقوعه، أو من الصعب مواجهة الأزمات المالية إن لم يتم الاستعداد لها.

إذن تنبع أهمية المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر من قيمتها بأنها تقدم أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتنبؤ بالأزمات قبل وقوعها الذي يمثل أحد أهم جوانب الإدارة الناجحة للأزمة، وجعل نتائجها السلبية في حدها الأدنى، من خلال وضع التدابير الاستباقية لمنعها، أو التعامل الفاعل معها في حال وقوعها. وبالتالي تجنب التكاليف المالية المفرطة التي قد تنجم عن الأزمات، وهنا يظهر نظام الإنذار على أنه أداة مفيدة لسياسة الحماية والوقاية والتي تمكن الحكومات من تطبيق السياسات في المراحل الأولى قبل تطور الأزمات، حيث أن الدراسات وخبرة الدول تشير إلى أن التدخل في بداية الأزمة أفضل وذو نتائج إيجابية على إخماد الأزمات أو التخفيف من آثارها (صوفان و بولحية، صفحة 41).

5. تطبيق مؤشرات الحيطة الكلية على القطاع المصرفي الجزائري

أدت شدة الأزمة المالية العالمية وسعة التدابير لمواجهة، إلى بروز ضرورة إعطاء مسؤولية أكبر للبنوك المركزية قصد تعزيز دورها في الاستقرار المالي. بالتالي، أصبح عليها أن تُؤتي مزيد من الاهتمام لمراقبة الخطر النظامي أين تُشكل متابعة الارتباطات بين الهيئات المالية عنصرا هاما.

كما هو الشأن بالنسبة للبنوك المركزية الأخرى، تبنى بنك الجزائر ضرورة مراقبة الخطر النظامي، لاسيما من خلال متابعة تقلبات أسعار المحروقات على مستوى الأسواق العالمية والترابط البيئي للمؤسسات المالية ضمن القطاع المصرفي. استجابة لهذه الانشغالات الجديدة، تم في سنة 2010 تعديل وإتمام القانون المصرفي لسنة 2003 (الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 يعدل ويتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض) لتوسيع مهام البنك المركزي بتكليفه، على وجه الخصوص، بهدف الاستقرار المالي (التقرير السنوي 2013 "التطور الاقتصادي والتقدي للجزائر"، 2013).

والمعروف عن الاقتصاد الجزائري أنه تسيطر عليه الصيغة الأحادية، إذ يعتمد على منتج واحد وبشدة وهو تصدير النفط والذي يشكل نسبة عالية من الصادرات والنتاج، وبالتالي فإن أي تقلبات لهذا القطاع سينعكس على أداء الاقتصاد الكلي وبالتالي أداء الجهاز البنكي، وبالتالي فإن المشكلات التي تواجه البنوك والقطاع المالي تكون مسبقة بتدهور معدلات التبادل وانخفاض أسعار الصادرات من السلع الأولية والذي لا يؤثر على معدل ربحية بعض الصناعات الكبرى فقط، ولكنه يخفض إيرادات الحكومة ويضعف الطلب المحلي وقد يهدد الاستقرار العام ككل.

وفي إطار إدارة هدف الاستقرار المالي، يأخذ بنك الجزائر بعين الاعتبار وبشكل واسع كل من مستوى المؤشرات المالية لاستقرار القطاع المصرفي فالتمالي الذي يساهم في التنمية الاقتصادية واستمرارية الخدمات المالية وتحسين الإدماج المالي، لذلك سنحاول تطبيق بعض مؤشرات الحيطة الكلية على الاقتصاد الكلي والجهاز البنكي الجزائري للفترة (2012-2017) محاولة لمعرفة مدى استقرار القطاع المالي ككل.

1.5 مؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي:

1.1.5 معدل نمو الناتج المحلي: تدني معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى تدهور النشاط المصرفي نتيجة انخفاض معدلات عمليات الوساطة المالية وهروب المستثمرين وانخفاض الاحتياطيات الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم مقدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها وسداد ديونها.

ونلاحظ من الجدول رقم (05) أنه خلال سنة 2012 تم تسجيل تحسن طفيف في النمو الاقتصادي (3.3% مقابل 2.8% في 2011) نتيجة أداء القطاعات خارج المحروقات (7.1% مقابل 6.1% في 2011) (محافظ بنك، ديسمبر 2013، صفحة 10)، وطول فترة الدراسة نلاحظ أن هناك مستوى متقارب في معدل النمو الاقتصادي ما بين 2.8-3.8 كأقصى تقدير، إلا أن أقل مستوياته تحققت عام 2017 (1.4) بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي الوطني المقاس بنمو إجمالي الناتج الداخلي بشكل ملحوظ ودائما بسبب تراجع وتيرة توسع قطاع المحروقات.

2.1.5 رصيد الحساب الجاري: ارتفاع عجز الحساب الجاري قد يعطي مؤشرات على احتمالية حدوث أزمات في سعر الصرف، وإذا ما تم تمويل هذا العجز بتدفقات مالية قصيرة الأجل سيكون لها تأثير سلبي على الاقتصاد، حيث قد يؤثر على توجه المستثمرين الأجانب، مما قد يضطرهم إلى سحب استثماراتهم إلى خارج البلاد. ونلاحظ من الجدول أن الرصيد كان في بداية فترة الدراسة 2012 يقدر بـ(12.30 مليار دولار)، ليشهد بعد ذلك انخفاض حادا سنة 2013 وذلك تحت أثر التراجع القوي للكميات المصدرية من المحروقات (-7.37%) حيث تقلصت قيمة المحروقات المصدرية بواقع (10.27%) خلال سنة 2013 (63.330 مليار دولار) مقارنة بسنة 2012 أين كانت تقدر قيمة المحروقات المصدرية بـ(70.58 مليار دولار)، ثم تزايد العجز أكثر فأكثر نتيجة انخفاض أسعار النفط حيث سجل أكبر عجز له سنة 2015 (-27.29 مليار دولار). وفي عام 2017 سمح التحسن الطفيف في أسعار البترول بتقليص عجز الحساب الجاري إلى (-22.10 مليار دولار).

3.1.5 ميزان المدفوعات: يؤكد تطور الميزان الجاري الخارجي خلال سنة 2013 هشاشة ميزان المدفوعات الجزائري أمام أي تراجع لأداء الصادرات من المحروقات، مقابل تصاعد الواردات من السلع من نفس العام مقارنة برصيد الميزان في 2012 (12.30 مليار دولار). وشهد ميزان المدفوعات بعد عام 2013 عجزا متزايدا انطلاقا من سنة 2014 حسب ما يوضحه الجدول حيث شهدت أسعار النفط انخفاضا حادا ليصل إلى مستويات قياسية ببلوغه حدود الـ50 دولار بين عامي 2015 و2016، الأمر الذي أوقع الدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر التي تعتمد على عائداته كأساس لتمويل موازنتها في وضعية صعبة.

الجدول رقم (05): متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة (2012-2017)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017
-معدل النمو الاقتصادي	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2	1.4
-البطالة %	11	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار)	12.30	0.83	-9.10	-27.29	-26.22	-22.10
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	12.06	0.13	-5.88	-27.54	-26.03	-21.76
السعر الموحد للبترول (دولار/البرميل)	111.05	109.55	100.234	53.066	45.005	54.053
إيرادات المحروقات (مليون دولار)	70571.4	63662.6	58361.7	33080.6	27917.5	33202.8
الاحتياطيات الإجمالية (مليار دولار)	190.661	194.012	178.938	144.133	114.138	97.332
الدين الخارجي (مليار دولار)	3.676	3.396	3.735	3.021	3.849	3.989
التضخم %	8.89	3.26	2.92	4.78	6.40	5.59
سعر الصرف (مقابل الدولار)	77.55	79.38	80.56	100.46	109.46	110.96
أسعار الفائدة الحقيقية	0.48	8.07	8.31	15.60	7.05	1.12
رصيد الميزانية (مليار دولار)	-718.8	-66.6	-1257.3	-2553.2	-2187.4	-1206.5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، طبع في جويلية 2018.

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، طبع في سبتمبر 2017.

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، طبع في نوفمبر 2014.

4.1.5 الاحتياطات والدين الخارجي: ينظر إلى انخفاض الاحتياطات في الجهاز المصرفي من قبل المستثمرين على أنه مؤشر على عدم الاستقرار في النظام المالي، كما ينظر كذلك إلى حجم المديونية الخارجية وخدماتها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات من السلع والخدمات، فالاعتماد على العالم الخارجي يخفّض من درجة سيولة الاقتصاد ويؤدي إلى تسرب جزء كبير من فوائضه إلى خارج الجهاز المصرفي وخارج الاقتصاد في صورة سداد للأقساط والوفاء بالواردات، مما أثر سلبا على الإيداع والائتمان.

ونلاحظ حقيقة أن كلا المؤشرين خلال فترة الدراسة يسجلان أداء سلبا، حيث انه كان هناك انخفاض في الاحتياطات طول فترة الدراسة خاصة ما بين عامي 2016 من (114.138 مليار دولار) لتتخطى عتبة 100 مليار دولار ب(97.332 مليار دولار) في 2017 ويرجع ذلك لعاملين هما: الانخفاض الفعلي في ميزان المدفوعات وأثر تغيرات سعر صرف للعملة الأجنبية خاصة الدولار اليورو مما يهدد صلابة الوضعية المالية وبالتالي هشاشة استقرار النظام المالي، أما الدين الخارجي رغم انه لا يتطور بوتيرة كبيرة إلا أنه تزايد عام بعد عام الأمر الذي يشير إلى إمكانية ضعف الجدارة الائتمانية للدولة وإضعاف قدرتها على الوفاء والسداد

5.1.5 أسعار الصرف: عدم التوجيه السليم لأسعار الصرف سيؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعليه فإن تقلبات كبيرة في سعر الصرف يعتبر مؤشرا دال على تعرض الاقتصاد لأزمة مصرفية.

وأسعار صرف الدينار الجزائري مقارنة بالعملة الرئيسية تحدد بطريقة مرنة على مستوى السوق البنكية للصرف على أساس ظروف العرض والطلب والعملة المستهدفة هي الدولار، ومن الجدول نلاحظ تدهور في قيمة الدينار عاما بعد عام مما قد يؤثر على القطاع المالي والاقتصاد ككل.

6.1.5 معدل التضخم: التضخم المالي هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار وارتفاع في مستوى التكاليف وما يترتب على ذلك من تدهور في القوة الشرائية للنقود أي أنه يفقد المال قيمته ما يضر بالمدخرات ويقلل التعامل مع البنوك من الجدول السابق نلاحظ أنه طول فترة الدراسة هناك تذبذب كبير بين الارتفاع والانخفاض في معدلات التضخم، الأمر الذي يخلق جوا من عدم الاستقرار النقدي بما يؤثر سلبا على النظام المالي.

2.5 تحليل مؤشرات النسب المالية لتقييم سلامة القطاع البنكي الجزائري:

سنحاول فيما يلي تبيان وضعية مؤشرات السلامة المالية للقطاع البنكي الجزائري التي تدخل ضمن مؤشرات الحيطة الجزئية (إطار CAMELS) خلال سنوات فترة الدراسة (2012-2017)، وهي نفس المؤشرات التي يعتمد عليها بنك الجزائر في تصريحاته والتي يراها مناسبة في تقييم سلامة قطاعه البنكي.

الجدول رقم (06): مؤشرات النسب المالية لتقييم سلامة القطاع البنكي الجزائري (2012-2017)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	البيان
19.56	18.86	19.39	15.98	21.50	23.62	نسبة ملاءة رأس المال (%)
1354.3	1172.1	1925.2	2614.9	2632.9	2948.2	تطور حجم السيولة (1)-(2) (مليار دينار جزائري)
10232.2	9079.9	9200.8	9117.5	7787.4	7235.8	(1)-حجم الودائع
8877.9	7907.8	7275.6	6502.9	5154.5	4287.6	(2)-حجم القروض
23.74	23.50	27.17	37.96	40.46	45.87	السياسة الائتمانية (%):
53.86	59.39	61.64	82.06	93.52	107.51	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل
17.84	18.04	20.38	23.55	19.00	22.67	مردودية البنوك (%):
20.01	1.83	1.83	1.98	1.67	1.93	مردودية الأموال الخاصة مردودية الأصول
72.65	73.59	66.82	68.51	69.45	64.23	نسبة هامش الربح إلى إجمالي الدخل الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، طبع في جويلية 2018.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، طبع في سبتمبر 2017.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، طبع في نوفمبر 2014.

1.2.5 نسبة ملاءة رأس المال للبنوك الجزائرية (نسبة الملاءة الإجمالية للبنوك الجزائرية)

بالنسبة للبنوك يعتبر رأس المال خط الدفاع الأول لامتناسص أية خسائر محتملة وذلك في حالة انخفاض قيمة أي بند من بنود الأصول وعدم وجود مخصص يستوعب هذا الانخفاض، إذن تعتبر ملاءة رأس المال أمرا هاما ومقياسا لهامش الأمان للبنك، فهي تسمح له بالنمو ووضع الخطط اللازمة تجاه أية خسائر مستقبلية. وتعتبر العنصر الحاسم في مواجهة مخاطر العمل المصرفي.

وبالنسبة لبنك الجزائر فإنه يعزز نسبة الملاءة الإجمالية من خلال تطبيق التعليمات (04-08) (المادة 71 من الأمر 03-77 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، 2003)، والجدول رقم (06) يوضح تطورها خلال فترة الدراسة. ويتبين لنا أن أعلى مستوى بلغته نسبة الملاءة الإجمالية سنة 2012 (23.62%)، ولكن سرعان ما تدهور في السنوات الموالية مسجلة أدنى مستوى سنة 2014 بـ(15.98%)، وفي نهاية 2016 بلغ معدل ملاءة المصارف بالنسبة للأموال الخاصة القاعدية 16.4%، وبلغت نسبة الملاءة للأموال الخاصة النظامية 18.9%، أي معدلات أعلى بكثير من المعايير الدنيا الموصى بها في إطار بازل3 (التقرير السنوي 2016: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017). وبعدها عاودت الارتفاع شيئا فشيئا وسجلت سنة 2017 قيمة قدرت بـ(19.56%).

إذن حسب ما نصت عليه معايير لجنة بازل 3 كأقل تقدير لكفاءة رأس المال يساوي 8%، فيمكن القول أن ملاءة القطاع البنكي الجزائري لازلت جيدة.

2.2.5 مؤشرات السيولة: تعبر السيولة المناسبة على أنها عنصر أمان الودائع أو حماية الأموال غير السائلة بالنسبة للمصرف (نبيل و تركي، 2011)، كما يعتبر من العناصر الأساسية الداخلة في نظام التقييم، حيث توضح من عدة دراسات اقتصادية أن أغلب الأزمات البنكية المتسبب الرئيسي في وقوعها هو وقوع مشاكل في عنصر السيولة. ومن خلال الجدول رقم (06) الذي يظهر لنا تطور حجم فائض السيولة في البنوك الجزائرية خلال فترة الدراسة (2012-2017) يتضح لنا:

أن هناك انخفاض واضح في تطور حجم السيولة طول فترة الدراسة، ويرجع ذلك إلى أن نسبة زيادة حجم الودائع في البنوك منخفضة مقارنة مع الزيادة المستمرة في القروض الموزعة، حيث كان الانخفاض محسوس في السيولة ما بين سنتي 2014-2015 (2614.6 مليار دج إلى 1925.2 مليار دج) متأثرا بالعجز المرتفع لميزان المدفوعات (التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول سنة 2017، 2017)، وواصل تراجعها سنة 2016 (1172.1 مليار دج)، ثم عاد سنة 2017 ليستقر على تحسن طفيف بمقدار (1354.3 مليار دج) متوافقا مع عودة عمليات إعادة تمويل البنوك من طرف البنك الجزائري والمتمثلة في عمليات إعادة الخصم (أوت 2016) وعمليات السوق المفتوحة ذات آجال استحقاق مختلفة (ابتداء من مارس 2017) (التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول سنة 2017، 2017).

3.2.5 فعالية السياسة الائتمانية: دراسة السياسة الائتمانية هذه أو سياسة الإقراض تمكننا من معرفة حجم السيولة المتوفرة لأجل ضبطها وتوجيهها توجه عقلاني يخدم الاقتصاد.

من خلال الجدول (06) نلاحظ جليا أن هناك اتجاه نزولي لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول من (45.87%) سنة 2012 لتبلغ في غضون ستة 06 سنوات ما يقارب (24%) سنة 2017، الأمر الذي يشير إلى أن هناك ارتفاع محسوس في القروض المتوسطة والطويلة الأجل.

أما بالنسبة للأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل والتي تشير إلى مدى اعتماد البنوك على الودائع خاصة المتوسطة والطويلة لتمويل نشاطها الائتماني، والتي إذا انخفضت عن 100% يتبين أن هناك لجوء إلى الودائع الجارية بشكل أكبر في منح الائتمان، وهو الأمر الذي يوضحه تطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة حيث كانت تقدر سنة 2012 بـ(107.51%) لتتخفف شيئا فشيئا وتصل (53.86%) سنة 2017.

بالنسبة للقطاع البنكي الجزائري لا يمكن اعتماد هذه السياسة لمعرفة مدى نجاعتها من عدمه باعتبار أن القطاع العمومي وممول من الدولة هو المستحوذ على نسبة تفوق 90% من القطاع.

4.2.5 مؤشر مردودية البنوك: من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات يمكننا معرفة عوائد البنوك الجزائرية وهامش ربحها، وهو ما يوضحه كذلك الجدول رقم (06):

بالنسبة لمردودية الأموال الخاصة أو العائد على رأس المال نلاحظ طول فترة الدراسة أن هناك تذبذب طفيف ما بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى إلا أنه في عمومها تبقى النسبة جيدة، أما مردودية الأصول قد بلغت سنة 2017 أعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة (2.01%) والتي كانت ثابتة خلال السنتين السابقتين 2015 و2016 عند (1.83%)، في حين طول فترة الدراسة كانت نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي فوق 50%.

6. تقييم سلامة النظام المالي والمصرفي الجزائري: يمكن تقييم سلامة النظام المالي والمصرفي الجزائري من خلال:

1.6. من خلال مؤشرات السياسة الائتمانية:

من خلال مؤشرات السياسة الائتمانية لاحظنا أن هناك ارتفاع محسوس في القروض المتوسطة والقصيرة الأجل في مقابل اللجوء المتزايد للودائع الجارية في منح الائتمان، بالإضافة إلى تناقص حجم السيولة في البنوك الجزائرية نتيجة العجز المرتفع لميزان المدفوعات، وهي مؤشرات يستدل بها على إمكانية تعرض القطاع إلى اضطرابات ومن ثم إمكانية تعرضه لأزمة. رغم هذا تبقى مردودية البنوك الجزائرية وهامش ربحها في حالة جيدة سواء على الموجودات أو حقوق الملكية (رأس المال)، في نفس الوقت نجد أن نسبة ملاءة رأس المال تعتبر جيدة وتنفوق كثيرا النسبة الموصى بها دوليا.

إلا أنه يمكن القول أن هيمنة البنوك العمومية على القطاع لا تمكننا من معرفة الوضع الحقيقي له، باعتبار أن الدولة هي التي تمول وتصحح الاضطرابات، وبالتالي لا يمكن أن نعتمد على مدى استقرار القطاع البنكي الجزائري وحده لتحليل وقياس سلامة الاستقرار المالي الكلي في الجزائر:

2.6. من خلال تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي:

بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي، رغم انه طول فترة الدراسة كان يشهد مستوى متقارب إلا أنه كان في مستويات منخفضة جدا، وشهد كذلك معدل التضخم بعد سنة 2014 خاصة ارتفاع ملحوظ ما أدى في الوقت ذاته لانخفاض سعر صرف الدينار الجزائري وتدهور قيمته عام بعد عام. أما بالنسبة للاحتياطيات والدين الخارجي كلاهما طول فترة الدراسة سجلا أداء سلبي، الأمر الذي يهدد صلابة الوضعية المالية وكذلك يضعف الجدارة الائتمانية للدولة، وبالتالي هشاشة استقرار النظام المالي.

من جهة أخرى نجد أن هناك مؤشر ضعف آخر تمثل في رصيد الحساب الجاري حيث لاحظنا أنه في عجز متزايد عام بعد عام وذلك تحت أثر التراجع القوي لقيمة المحروقات المصدرة، الأمر الذي يفسر كذلك هشاشة ميزان المدفوعات الجزائري، وهو ما يعد مؤشرا تحذيريا لاحتمالية وقوع أزمة مالية.

وبالتالي تكون النتيجة العامة المتوقعة من تحليل هذه المؤشرات الكلية أن هناك احتمالية تعرض الاقتصاد الجزائري لأزمة إذا ما استمر الوضع هكذا، ولم تتخذ الإجراءات والتدابير اللازمة من طرف السلطات المعنية ومنع حدوث الأسوء.

7. خاتمة:

- باعتبار أن الاستقرار المالي لا يتخذ مسار زمني ثابت وأن هناك إمكانية تحول الوضع في ظرف وجيز إلى عدم الاستقرار ومن ثم وقوع الأزمة، كان لا بد من وضع جملة من تدابير وإجراءات تناسب كل وضع، منها القبلية أو الوقائية والتي تتنبأ بحدوث الأزمات لتدارك الأمر قبل وقوعه، وهناك إجراءات تصحيحية (بعديّة) تستعمل في حالة فشل النوع الأول ووقوع حالة عدم الاستقرار؛

- ضرورة تبني المؤسسات البنكية مؤشرات تتسم بالقدرة التنبؤية بالتقلبات أو الاضطرابات المستقبلية والأزمات، والقدرة على قياس الاستقرار المالي بواسطة أساليب كمية معينة قد تسمح للسلطات المعنية من أخذ الوقت الكافي لاتخاذ تدابير معينة لتجنب الاختلال في المتغيرات المؤدية للأزمات المالية؛

- تعد مؤشرات الحيطة الكلية ونظم الإنذار المبكر أفضل من الأدوات الرقابية، لأنها تقدم نتائج بالأرقام والإحصائيات أكثر من الأسلوب الإنشائي للاستدلال على مدى استقرار النظام المالي والمصرفي وللتنبؤ بإمكانية وقوع الأزمات؛

- من الضروري إتباع إلى جانب مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم الاستقرار المالي والمصرفي تطبيق كل تطورات جديدة في الساحة الاقتصادية والمعايير الموصى بها دولياً سعياً للحفاظ على الاستقرار المالي والإطالة منه قدر الإمكان.

من خلال ما جاء في هذه الدراسة وبناء على النتائج المتوصل إليها، يمكن أن نخلص إلى أهم الاقتراحات كما يلي:

- يتطلب وضع أي نظام للإنذار المبكر أو مؤشرات رائدة وضع قاعدة من البيانات التي يتم تجميعها وتطويرها بصفة دورية لإعداد التقارير المالية، وعند استخدامها في قياس الاستقرار المالي لا بد من الاطلاع على مدى صحة تلك البيانات وحدائتها؛

- لا يجب الاعتماد على مؤشر واحد دون الآخر أو مجموعة منها دون الأخرى لتحليل سلامة واستقرار النظام المالي، بل لا بد من إلمام بنك الجزائر على مختلف المؤشرات والنظم المتاحة مجتمعة للخروج بأفضل تقييم وتحليل، وتطبيقها على مختلف جوانب النظام المالي؛

- هناك ضرورة ملحة لاستمرار بنك الجزائر في تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي لغرض التنبؤ والتحذير من احتمالية وقوع البلد في أزمة مالية، لأن سلوك هذه المؤشرات إذا ما كان غير إيجابي فإنه يساعد على التنبؤ عن مخاطر التعرض لأزمة مالية محتملة، وإذا ما كان هذا التنبؤ صحيح فإنه يمكن المسؤولين عن السياسة الاقتصادية من إيجاد التدابير الملائمة لمنع وقوع الأسوء.

7- قائمة المراجع:

- Dilrubakarim, and Davis Ephip). June, 2009. (Macroprudential Regulation the missing policy pillar .05. European Union.

- Foot, M. (s.d.). Michael Foot, What is financial stability and how do we get it ? *the Roy bridge memorial lecture* . united kingdom: financial services authority.

- Owen, E., & Others. (s.d.). Macroprudential indicators of financial soundness. occasional paper 192, IMF.

- إبراهيم بلقلا، و آخرون. (2017). فعالية نظم الإنذار المبكر في الوقاية من الأزمات المالية. *المجلة البحثية في العلوم المالية والمحاسبية* (04)، 33.

- أحمد شفيق الشاذلي. (2004). *الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه*. منشورات صندوق النقد العربي. 9-10.

- أحمد طفاح. (أفريل، 2005). مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي. المعهد العربي للتخطيط. 02.

- بنك الجزائر. (2013). *التقرير السنوي 2013 "التطور الاقتصادي والتقدي للجزائر"*. الجزائر. 183-184.

- بنك الجزائر. (سبتمبر 2017). *التقرير السنوي 2016: التطور الاقتصادي والتقدي للجزائر*. الجزائر. 96.

- بنك الجزائر. (2017). *التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول سنة 2017*. الجزائر.

- محافظ بنك الجزائر. (ديسمبر 2013). *التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013*. الجزائر. 10.

- العيد صوفان، و الطيب بولحية. فعالية نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المالية-الأزمة المالية العالمية 2007 نموذجاً. *مجلة الحقوق والعلوم*

الانسانية (33(02))، 41.

- المادة 71 من الأمر 03-77 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض. (2003).

- أميرة بن مخلوف. (2016). آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي "دراسة حالة عينة عن البنوك التجارية العاملة في الجزائر". أطروحة دكتوراه في علوم التسيير. أم البواقي، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي. 172
- بن علي عبد الغاني. (2016). الاستقرار المالي والاستقرار النقدي وأثرهما على أداء السياسة النقدية. أطروحة دكتوراه في التحليل الاقتصادي، 110. الجزائر: جامعة الجزائر 3. 110.
- حسام الدين نبيل، و أبو توكي. (2011). إدارة مخاطر السيولة. مجلة مصرفية واقتصادية (العدد 61).
- سالم محمد صالح. (2002). إدارة الأزمات في بورصة الأوراق المالية. أبو ظبي- الإمارات: بدون دار نشر. 63
- علي عبد الرضا حمودي. مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات -دراسة تطبيقية "حالة العراق". العراق: ورقة بحثية مقدمة للمديرية العامة للإحصاء والأبحاث البنك المركزي العراقي. 03
- غازي شيناسي. (2005). الحفاظ على الاستقرار المالي. منشورات صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصادية.
- فؤاد علوان. (2012). دور نظم الإنذار المبكر للتنبؤ والوقاية من الأزمات المالية بالأسواق المالية- دراسة تطبيقية على أسواق رأس المال العربية-. مصر: دار الفكر والقانون. 230-229
- محمد رشاد الجملاوي، و السيد محمود سماحة. إدارة الأزمات. القاهرة-مصر: جامعة عين شمس. 131
- وليد طالب محمد الأمين. (2016). دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية-حالة البنك المركزي الأوروبي والأزمة المالية 2007-2008.- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر. 132
- يوسف بوخلخال. (2012). أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-. مجلة الباحث، العدد 10، 206.